ورقة موقف (3)

حرب دون حقوق إنسان

التدخلات الإنسانية والمساعدات الدولية: هل تستجيب للأولويات الفلسطينية؟

كانون الأول 2023

جمعية نجوم الأمل
لتمكين النساء ذوات الإعاقة
Stars Of Hope

مرصد
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

حرب دون حقوق إنسان

التدخلات الإنسانية والمساعدات الدولية: هل تستجيب للأولويات الفلسطينية؟

شكلت اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي تحولاً كبيراً ليس فقط في بنية المجتمع الفلسطيني وعلاقات القوة داخله، بل في حجم وكثافة تدخلات المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد ظهرت في كثافة زيادة التمويل والمساعدات لإنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية، بهدف تمرير ما سمي حينذاك "باتفاق السلام" والذي كان من المفترض أن يفضي إلى حل الدولتين، ومع تفجر الانتفاضة الثانية واغتيال ياسر عرفات، تضاعف حجم المساعدات الدولية ضمن رؤية "بناء مؤسسات الدولة"، ووصلت إلى أرقام كبيرة مقارنة بعدد السكان.

مرحلة "بناء مؤسسات الدولة" حملت بذور فنائها، إذ جرت انتخابات رئاسية عام 2005 أدت لنجاح محمود عباس بموقع رئيس السلطة، تلك الانتخابات التي لم تكرر بعدها. جرت بعدها بعام، وتحديداً عام 2006 انتخابات للمجلس التشريعي توجت بفوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس، الأمر الذي صاعد التوترات السياسية بين فتح وحماس، وصولاً إلى الحسم العسكري في قطاع غزة من قبل حركة حماس عام 2007.

قضت السلطة خلال مرحلة ما بعد "المأسسة" على محاولات النهوض بتنمية اقتصادية وطنية مستنبطة من أولويات الشعب الفلسطيني، حررت خلالها القطاع الخاص الفلسطيني من أي محددات، من خلال تبنيها لنموذج اقتصادي نيوليبرالي، لعب اقتصاد السلطة فيه دور الكومبرادور، فكان للتمويل الغربي دور بارز في لبرلة سياسات السلطة التنموية بشكل عام، من خلال إخضاعها للإملاءات والاشتراطات التي رافقت عملية التمويل، وتبنيها للنموذج التنموي الغربي الذي انعكس على عمل ومشاريع معظم مؤسسات المجتمع المدني أيضاً.

شهد دور الغرب مرحلة جديدة من خلال تدخلاته الكثيفة عبر القنوات السياسية والأمنية والمالية تحديداً في الترويج لنموذج اقتصادي "مزدهر" في الضفة الغربية لما فيه فائدة من "تعظيم" أهمية مشروع السلام" مقابل عقاب كلي وعنيف لنموذج مقاوم وغير متسق مع رغبات الغرب في قطاع غزة.

يمكن الإضاءة على حصار الاحتلال الإسرائيلي الخانق لقطاع غزة منذ عام 2007 في إطار فهم التواطؤ الغربي في خنق الفلسطينيين/ات في القطاع، هذا الحصار الذي اشتد مع تولي الرئيس المصري السيسي مقاليد الحكم في مصر، وعمل على خلق منطقة عازلة بجانب القطاع لمنع التبادل التجاري وتهريب السلع والبضائع إلى القطاع. بجانب هذا شنت خمسة حروب تدميرية على قطاع غزة عصفت بكل البنية التحتية المتآكلة، ودمرت أعداداً هائلة من المباني السكنية والمقار الحكومية.

تهدف هذه الورقة من الاستعراض السابق إلى التأسيس لنقاش مرتبط بدور المساعدات الدولية والتدخلات الإنسانية من قبل منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في سلب الفلسطينيين/ات بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة صوتهم وقدرتهم على صياغة رؤية تنموية للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة، مع التركيز على حرب التطهير العرقي التي بدأت منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر، وخلالها تناقش الورقة بالأساس مدى تطابق جهود المنظمات الأممية والمؤسسات الدولية مع جهود إنهاء الاحتلال وفك الحصار ومعالجة المشاكل الأساسية داخل قطاع غزة، التي تتضمن تمكين الفئات المهمشة ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بواقعهم/ن.

عقدان من المشروطية السياسية "الواضحة"!

عقبَ الحسم العسكري في قطاع غزة قامت الإدارة الأمريكية بوقف البرامج الممولة من طرفها في قطاع غزة، واشترطت مجموعة كبيرة من الشروط السياسية، تهدف في جوهرها إلى عزل وعقاب الأحزاب الفلسطينية التي تتبنى نهج المقاومة، والتي لم تتبنى "البرنامج السياسي" لحل الدولتين، وأدى ذلك إلى تطوير سياسة عقاب جماعي لسكان قطاع غزة، ثم لاحقاً عملت على إعادة بعض البرامج الأمريكية من خلال شركات دولية وأمريكية تنفذ مباشرة في قطاع غزة دون أي اتصال أو تعاون مع حكومة الأمر الواقع، وكذلك عمل الأوروبيون على اتخاذ نفس المقاربة مع بقاء تمويلهم يصبّ في قطاع غزة عبر الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله.

بقيت منظمات الأمم المتحدة بما فيها الأونروا تعمل داخل القطاع، وإن كان هناك وقف لبعض البرامج وتحديداً الأمريكية، الكندية، الأسترالية، واليابانية، وهم بمجملهم يتبعون خطوة بخطوة الموقف الأمريكي، وقد حاول الاتحاد الأوروبي تعويض تناقص التمويل للحفاظ على "قوة ناعمة" تسيطر على الحدود السياسية للفلسطينيين/ات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن مع وجود قيود من قبل الاحتلال على ما يدخل القطاع، بقي هذا الدعم والتمويل محصوراً في إبقاء الفلسطينيين/ات على قيد الحياة. وتظهر حالة محمد حلبي، وهو مدير مكتب الرؤية العالمية في قطاع غزة، الذي تم اتهامه بتحويل مبالغ مالية لحزب سياسي، دون أي إثباتات، إلا أن الاحتلال أبقاه قيد الاعتقال وحكم عليه بالسجن لسنوات طويلة (12 عاماً) دون أي دليل أو إثبات، والأدهى تورط مؤسسته في "التعاون" مع تحقيق مخابرات الاحتلال ضد مدير مكتبها، رغم غياب الإثباتات، وذلك وفقاً لبيان صادر عن رئيسها التنفيذي "إن المؤسسة لم تكن على علم بهذه الاتهامات قبل الخميس الرابع من آب عندما تم عرض التهم رسمياً للمرة الأولى، ونظراً لخطورة هذه الادعاءات، قامت مؤسسة الرؤية العالمية بتعليق تنفيذ برامجها في غزة. ونحن نقوم بعمل مراجعة كاملة، بما في ذلك عملية تدقيق خارجية، وسنظل نعمل بشكل كامل مع التحقيق الذي يجري حالياً."[1]

[1] "بيان صادر عن الرئيس التنفيذي لمؤسسة الرؤية العالمية في أعقاب اعتقال موظفها" *ورلد فيجين* (9 آب 2016). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/525h0.

الدعم العربي بدوره أخذ منحى تصاعدياً حيناً، وتنازلياً حيناً آخر، ارتباطاً بزيادة كمية المساعدات والتمويل بعد كل حرب كانت تشن على القطاع، وتحديداً في مسعى لإعمار ما دمرته حرب 2014، وكذلك في بقية الحروب. بعد حرب 2014 انعقد مؤتمر للدول المانحة لدراسة كيفية إعادة إعمار غزة، وذلك تحت رئاسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبمشاركة منظمات دولية وإقليمية، في ختامه تعهدت الدول المانحة بتقديم 5.4 مليار دولار خصص نصفها لإعادة الإعمار والنصف الآخر لدعم موازنة الحكومة الفلسطينية والتنمية في الضفة الغربية، أكدت رئاسة المؤتمر على أن تقديم هذه المساعدات سيكون من خلال ثلاث شروط وهي: ممارسة حكومة الوفاق عملها في قطاع غزة وبسط سيطرتها هناك بخاصة على المعابر والجمارك، وأن لا يجري استخدام المساعدات في أغراض غير مخصصة لها، والعمل على فتح المعابر الحدودية بين "إسرائيل" وغزة. قدمت قطر أكبر مساهمة لإعادة الإعمار غزة حينها بقيمة مليار دولار، فيما لم تقدم المملكة العربية السعودية تبرعاً وأعلنت عن مساعدات سابقة بقيمة 500 مليون دولار.[2]

جاء ترامب بتصور جديد لتمويل تكاليف "حماية" الولايات المتحدة لبعض الدول، مما يزيد من عبء تمويل الدول العربية وتحديداً الخليجية لتكاليف الصراعات والحروب في المنطقة، كما قامت الولايات المتحدة بتخفيض هائل لتمويل الأونروا، ففي 16 كانون الثاني 2018، أشارت إدارة ترامب إلى أنها ستقوم بتحويل 60 مليون دولار للأونروا في حين كانت تتوقع الأونروا تبرعاً بقيمة 350 مليون دولار، أي أنها تتبرع بحوالي 17% من قيمة تبرعاتها السابقة،[3] وقامت الدول العربية بتعويض هذا العجز التمويلي حينها.

عقد اجتماع للجنة الاستشارية للوكالة في الأردن عام 2018، حضرته الحكومات المضيفة وكبار الجهات المانحة، وذلك على إثر تقليص الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للوكالة، وأعلن المفوض العام للأونروا حينها عن تقلص العجز الذي كانت تعاني منه الوكالة من 446 مليون دولار إلى 21 مليون دولار. كما أكد المفوض على أن أربع دول عربية قامت بزيادة دعمها بشكل كبير خلال عام 2018، هي المملكة العربية السعودية وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة،[4] وأكدت الأونروا على كون المملكة السعودية تعد داعم أساسي للأونروا وأنها تبرعت بأكثر من 160 مليون دولار مما جعلها من كبار المتبرعين خلال عام 2018،[5] فيما أكدت الأونروا على أنها تلقت دعماً غير مسبوق من قطر بقيمة 50 مليون دولار خلال العام ذاته.[6]

لم تكتفِ إدارة ترامب بتقليص الدعم للأونروا، بل قادت أيضاً اتفاقات التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربية، ومن بينها الإمارات العربية المتحدة والتي كانت قبل توقيع اتفاق التطبيع من بين أكبر المانحين للوكالة، إذ بلغ حجم تمويلها عام 2019

---

[2] خالد محمود، *إعادة إعمار قطاع غزة: السياقات والتحديات* (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/g2ful.

[3] Alice Ramsay and Amaya Al-Orzza. "Understanding the Political Underpinnings of UNRWA's Chronic Funding Crisis." Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, Bulletin No. 27 (June 2018): 9, Website: https://n9.cl/5t4kd.

[4] "المفوض العام للأونروا يشكر الشركاء على الاستجابة الممتازة في مواجهة تحديات مالية غير مسبوقة ويعلن تقليص العجز المالي إلى 21 مليون دولار خلال اجتماع اللجنة الاستشارية" *للأونروا* (20 تشرين الثاني 2018). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/rbf3v.

[5] "السعودية تحول 50 مليون دولار تم التعهد بها للأونروا" *وكالة خبر الفلسطينية للصحافة* (28 كانون أول 2018). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/ys06j.

[6] "قطر تقدم دعم غير مسبوق للأونروا" *للأونروا* (16 آذار 2018). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/bd2u3.

نحو 51.8 مليون دولار، وكان مقدار الدعم مساوياً أيضاً في عام 2018، أي أنها كانت في المرتبة الخامسة ضمن قائمة أكبر المانحين للوكالة،[7] في حين أن التقارير تشير إلى أن الدعم أقل بخمسين مرة عام 2020، أي بعد إبرامها لاتفاق التطبيع مع "إسرائيل" عام 2019،[8] تبرعت الإمارات في الفترة ما بين 2018 – حزيران 2023 بـ 521 مليون دولار أمريكي لفلسطين، منها 119.3 مليون دولار للأونروا،[9] وإذا استثنيت مبالغ عام 2018 وعام 2019 والتي تبلغ تقريباً 100 مليون دولار فإن المبلغ المتبقي لباقي السنوات لا يتجاوز الـ 20 مليون دولار.

يشكل التحول في تعامل دولة الإمارات مع الأونروا مثالاً مصغراً لمحاولات تصفية قضية اللاجئين وحل الوكالة من خلال قطع منافذ التمويل عنها، يذكر أن معظم التمويل الذي جاء لاحقاً من الإمارات كان محدد الهدف، أي أنه في معظمه موجّه كمساعدات محددة مجال الصرف، ولا يدعم عمل الأونروا المستدام وقدراتها التشغيلية، يظهر ذلك من خلال حجم المساعدات المقدمة بشكل عام لفلسطين مقارنة بالدعم المقدم للوكالة، كما أنها مؤخراً قدمت دعماً بقيمة 20 مليون دولار للأونروا في قطاع غزة خلال الحرب، والذي سيصرف غالباً على المساعدات الغذائية، كما قدمت أيضاً من خلال الأونروا 10 مليون دولار لإعادة إعمار جنين.[10]

عقد في حزيران هذا العام اجتماع للجنة الجمعية العامة المخصصة للإعلان عن التبرعات لوكالة الأونروا، حُذّر خلاله من أن الوكالة على وشك الانهيار، وأشار خلاله الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن عدد من كبار المانحين أعلنوا عن تخفيض مساهمتهم، وأن الوكالة تعمل بعجز 75 مليون دولار، وأن نقص التمويل يشكل عقبة كبيرة في طريق استمرار تقديمها لخدماتها، كما أكد المستشار الإعلامي للوكالة إلى أن هناك بعض الدول المهمة أبلغت الوكالة باحتمالية تخفيض مساعداتها لهذا العام، إلى جانب تراجع الدعم العربي المقدم بنسبة 90%، وأشار إلى أن الدول العربية قدمت 3% من ميزانية الوكالة لعام 2021، فبعد أن قدمت الدول العربية ما يقارب 200 مليون دولار عام 2018، تراجع المبلغ ليصل إلى 20 مليون منذ كانون الثاني/ يناير 2021 وحتى حزيران 2023.[11]

تقدم الأونروا خدمات التعليم من خلال 700 مدرسة و140 عيادة صحية تابعة لها يحصل من خلالها مئات الآلاف من اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات على خدمات التعليم والصحة، وأي توقف في الخدمات المقدمة بسبب العجز المستمر في موازنة الوكالة سيؤثر سلباً على تلقي 70% من اللاجئين في مناطق عملها لخدمات التعليم والصحة وغيرها.[12] إن تقليص

---

[7] "تصفية الأونروا: أبرز الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها عبر اتفاقيات التطبيع" *بديل* (2021). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/3lmmq.

[8] "الإمارات قلصت دعمها للأونروا العام الماضي بخمسين مرة" *عرب 48* (6 شباط 2021). البريد الإلكتروني: https://n9.cl/vi64h.

[9] "الإمارات تساهم بـ 20 مليون دولار لوكالة الأونروا" *سكاي نيوز عربية* (3 حزيران 2023). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/j7lbs.

[10] "الإمارات العربية المتحدة تستجيب بسخاء لنداء الأونروا لتقديم الدعم العاجل: 20 مليون دولار لاستجابة الإنسانية في غزة" *الأونروا* (15 تشرين الأول 2023). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/2w0i3o.

[11] ظاهر صالح. "ماذا لو توقفت خدمات وكالة الأونروا" *الجزيرة* (13 حزيران 2023). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/klxii.

[12] المرجع السابق.

التمويل لم يستهدف وكالة الأونروا وحدها، فعلق برنامج الغذاء العالمي المساعدات الإنسانية عن الفلسطينيين/ات في قطاع غزة والضفة الغربية بسبب نقص الميزانية أيضاً.

يترافق تعليق برامج المؤسسات الدولية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص مع تنامي مؤشرات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي في القطاع، في حين يعاني ما يزيد عن 53% من سكان غزة من الفقر، وتبعاً لمؤشرات الفقر التي اعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن الأسر التي ترأسها نساء هي الأكثر فقراً وبنسبة 54% من هذه الأسر في قطاع غزة[13] بينما يقع 64.4% من السكان في القطاع تحت خط انعدام الأمن الغذائي، كما بلغت نسبة البطالة حوالي 45%، فيما يعتمد أكثر من 80% منهم/ن على المساعدات الإنسانية الدولية، وبعد وقف برنامج الغذاء العالمي توقفت المساعدات الغذائية المقدمة لأكثر من 200 ألف فلسطيني في القطاع،[14] بمن فيهم/ن النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص نظراً لتعرضهن للتهميش المضاعف كونهن نساء وذوات إعاقة، ناهيك عن تعرض النساء ذوات الإعاقة في هذه البرامج للتهميش والإقصاء، فاعتمادهن على برامج المساعدات ووصولهن الفعلي لهذه المساعدات يتأثر بصورة كبيرة بالتحيز المزدوج للنساء والإعاقة.

تزداد نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير في قطاع غزة بسبب الحروب المتكررة، إذ يشكل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع 52% من نسبة الإعاقة في فلسطين،[15] كما أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعدون من الفئات الأكثر فقراً، حيث بلغت نسبة البطالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع 54% من مجمل معدل البطالة في فلسطين، ويؤدي ذلك إلى رفع الاعتماد على المساعدات الدولية وبرامج المساعدات الموجه للفئات المهمشة والأكثر فقراً، انتقال الغرب من تمويله لمشروع سياسي يتمخض عنه حل الدولتين، إلى تمويل أقل يهدف إلى الحفاظ على أدائية السلطة الفلسطينية، وتمويل الحد الأدنى من متطلبات الحياة داخل القطاع حتى لا يموت الفلسطينيون/ات جوعاً نتيجة حصار الاحتلال، مر بتحويلات كثيرة، وبمجملها ركزت على عقاب وتفكيك أي مقاومة للاحتلال والاستعمار الغربي بمختلف صوره وأشكاله. هذا التمويل الذي تناقص كثيراً حتى للسلطة الفلسطينية بعد قدوم ترامب للبيت الأبيض، فبعد أن كانت الولايات المتحدة والسعودية أكبر المانحون لموازنة السلطة حتى 2016، بدأت الولايات المتحدة التخفيف التدريجي للمنح إلى أن قطعت بشكل شبه كامل بعد تولي ترامب الرئاسة، فتظهر بيانات وزارة المالية الفلسطينية عدم تلقي دعم من الإدارة الأمريكية بشكل كامل خلال الفترة ما بين 2016 وحتى 2020 على الأقل،[16] وأصبح هذا الدعم هامشياً بالنسبة لميزانية الحكومة الفلسطينية، فيما عملت حكومة

---

[13] "علا عوض تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي" الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (8 آذار 2019). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/0kz5y.

[14] "الجوع يطارد سكان غزة بعد وقف برنامج الغذاء وتقليص خدمات الأونروا" *مركز العودة الفلسطيني* (7 حزيران 2023). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/aijwp.

[15] "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة" *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني* (3 كانون الأول 2019). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/go3ps.

[16] "المانحون ينسحبون تدريجيا من دعم موازنة فلسطين" *الأناضول* (21 تشرين أول 2020). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/q6nyk.

الأمر الواقع على محاولة تمويل تكاليف فاتورة الرواتب والخدمات عبر فرض ضرائب إضافية، وتلقي تمويل بطرق غير رسمية من دول وحركات في المنطقة وعبر العالم، وإلى حد ما تسهيل حركة التهريب إلى حين القضاء عليها تقريباً.

لم يتوقف الأمر عند تقليص منح السلطة الفلسطينية، ففرضت الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) على كافة المؤسسات التي ستتلقى منها تمويلاً التوقيع على وثيقة "نبذ الإرهاب" والتي تعتبر وبشكل صريح المقاومة الفلسطينية إرهاباً، أدى ذلك أيضاً لفرض المزيد من الممولين اشتراطات مشابهة، فأجبر الاتحاد الأوروبي المؤسسات المستفيدة من التمويل على التوقيع على بنود جديدة مشابهة لتلك التي فرضتها الوكالة الأمريكية،[17] والتي تعني عدم قدرة هذه المؤسسات على التعامل مع أي أفراد يمكن تصنيفهم على أنهم "إرهابيين" بما يشمل الأسرى وأسر الشهداء والعديد ممن ينتمون للفصائل الفلسطينية.

هذه التحولات أنتجت فهماً وتعاطياً كبيراً من قبل وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وإلى حد ما المؤسسات الفلسطينية لاشتراطات المانحين المعلنة وغير المعلنة، ودفعهم إلى التكيف معها إلى حد كبير، مع وجود مقاومة من قبل بعض المؤسسات. وهذا التطور انعكس بما هو مسموح تنفيذه أو ممنوع تنفيذه، مع من نعمل، ومع من لا نعمل، ومن مسموح توظيفه، ومن يُمنع توظيفه، وحتى داخل أي مناطق ومخيمات يتم استهدافها بهذه البرامج والمشاريع.

" مركز لاجئ مؤسسة أهلية مقرها مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم، محاطة بستة أبراج عسكرية وجدار الفصل العنصري، هويتها مستمدة من هويتها الوطنية، النضال من أجل العدالة، تعتمد المؤسسة في تمويلها على المانحين الدوليين، وكغيرها من المؤسسات القاعدية وجدت نفسها خاضعة لمطالب الداعمين الدوليين (بمعزل عن الشروط الجديدة الخاصة بمكافحة الإرهاب)، مطالب جديدة تسللت إلى البيئة المؤسسية للمركز وتداخلت مع الهيكل التنظيمي في مقترحات المشاريع، تبعاً لما تمليه أجندات الجهات المانحة، والتي تتطلب في المعظم محتوى مفرغ سياسياً .[18]

المنظمات الدولية: اعتادت مشهد الدمار!

ينص إعلان الحق في التنمية الصادر عام 1986 على "وإذ ترى أن القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية"[19]، وقد تبدو أن هذه الفقرة الهامة من الإعلان كأنها صيغت خصيصاً لفلسطين الخاضعة

---

[17] أحمد الطناني، "نحو سياسات فاعلة لمواجهة التمويل المشروط سياسياً للمؤسسات الأهلية الفلسطينية" *المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات* (24 نيسان 2022). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/jbd9m.

[18] شذى العزة، "أفيون التمويل المشروط: المؤسسات القاعدية هي الحلقة الأضعف" *بديل*. الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/8g7ij.

[19] الأمم المتحدة، "إعلان الحق في التنمية". الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/s3n2ew.

لاستعمار استيطاني منذ أكثر من سبعة عقود، ولكن برغم أهميتها الهائلة يتم تجاهلها، ومعها يتم تجاهل حق الشعب الفلسطيني في التنمية والسيادة على موارده، ليس فقط من قبل الاحتلال، بل من كثير من المنظمات الدولية.

تعمل وكالات الأمم المتحدة بتمويل من ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لكل وكالة، كما تعمل أيضاً من خلال تمويل حكومي غربي (غالباً) مباشر لبرامجها سواء الإقليمية أو القطرية، فتتلقى تمويلاً من دول أوروبية (على سبيل المثال) لتنفيذ برنامج في فلسطين يخصص للبنية التحتية أو حقوق الإنسان أو الطفولة، أو غيرها من القضايا. فيما تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية (INGO) من خلال تلقي تمويل مباشر من الأوروبيين أو دول أوروبية، وأحياناً من خلال تلقي تمويل من إحدى وكالات الأمم المتحدة، وقد كانت هذه المنظمات الطريق الالتفافي السريع من قبل الأوروبيين تحديداً لتجنب العمل مع حكومة الأمر الواقع ووزاراتها في قطاع غزة، ولضمان أن لا تصل أي من المساعدات "ليد" المقاومة حسب زعمهم!

تأتي المؤسسات الأهلية الفلسطينية في أدنى هذا الترتيب من حيث الوصول، القدرة على التأثير، والأهمية في ترتيب أولويات البرامج والمشاريع، إذ تخضع عادة للتنافس للحصول على مشاريع ضمن برامج أكبر منفذة من قبل وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية أو كلاهما، وهذا يعني أن هذه البرامج قد صممت أصلاً، ومجال التأثير فيها أصبح محدوداً بشكل كبير.

اعتادت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على لعب أدوار كبيرة ومحددة في إعادة الإعمار، بما أنه أصبح سمة مألوفة داخل القطاع الذي يشهد تدميراً من قبل الاحتلال كل بضع سنين، وتحديداً وكالة الغوث الدولية، التي أصبحت تطلق عقب كل حرب وعدوان على القطاع نداءً بمئات ملايين الدولارات من أجل التدخلات الطارئة والإغاثية والإنسانية، ناهيك عن إعادة الإعمار للمدارس والعيادات المدمرة، والبيوت داخل المخيمات الفلسطينية في القطاع.

يثار الجدل بشكل كبير حول دور الأمم المتحدة، ووكالاتها، الحكومات الغربية وأذرعها التنموية، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، تحديداً لناحية انحيازهم لرواية الاحتلال لما جرى من أحداث بتاريخ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، بل وتماهي معظم الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لجهة دعم وتمويل حرب التطهير العرقي الذي يمارسه الاحتلال ضد الفلسطينيين/ات في قطاع غزة، وتبني كامل للرواية والمصطلحات السياسية الصادرة عن الاحتلال التي لا تتوافق مع وقائع ما جرى من ناحية، كما لا تتوافق مع القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي دفع عدد كبير من الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ عدة قرارات تتعلق بالتمويل والمساعدات الإنسانية من حيث القطع، التجميد، المراجعة، كما صرح أوليفر فارهيلي مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسع والجوار، بأن الاتحاد الأوروبي قد جمد مساعدته البالغة 691 مليون يورو عقب أحداث السابع من تشرين أول/ أكتوبر، قبل أن يتراجع الاتحاد الأوروبي عن هذه التصريحات.[20] إضافة لفروض شروط سياسية تعارض القانون الفلسطيني، والطلب من المؤسسات إدانة ما حصل بتاريخ السابع من تشرين الأول!

[20] "اجتماع أوروبي طارئ بشأن مراجعة تقديم المساعدات للفلسطينيين" *الجزيرة* (10 تشرين أول 2023). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/jzov4.

كما قدم نقد كبير وحاد حول دور وكالة الأونروا والصليب الأحمر ومنظمات أخرى في توفير الحماية للمدنيين/ات، والمستشفيات بما فيها من مرضى وجرحى، وتوفير ملاجئ آمنة خلال حرب الاحتلال على القطاع، وتحديداً لجهة انسحابهم من توفير الحماية في مناطق شمال القطاع، وترك المدنيين العزل في مواجهة آلة الحرب والتدمير "الإسرائيلية" ودون أي مقومات للحياة من غذاء ودواء وماء، وذلك تبين من خلال تخلي وكالة الأونروا عن مسؤولياتها تجاه الملاجئ في الشمال والتي قدر أعداد النازحين/ات فيها لغاية تاريخ 12 تشرين الأول بحوالي 160 ألف نازح/ة، وهذا يعني تعرض هؤلاء لظروف غاية في الصعوبة من ناحية الوصول للعلاج والغذاء والماء، بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، لأن كثير من هذه الملاجئ موائمة، وكانت خياراً لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة في بداية الحرب. عدم تحديث أعداد النازحين/ات في هذه الملاجئ يشير إلى تقصير وتقاعس وكالة الأونروا عن حماية المدنيين/ات الفلسطينيين/ات في ظل الحرب التي شنت ضدهم من قبل الاحتلال.[21]

التحول السريع من البرامج الاعتيادية إلى الإغاثية:

تعمل كافة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية من مقار في عواصم غربية إضافة لمقار إقليمية، والكثير منها لديها مقار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولديها طواقم أجنبية وفلسطينية، وغالباً ما تكون الإدارة العليا أو معظمها من الأجانب، وهكذا يصبح القرار من داخل العواصم الأجنبية ومن قبل كبار الموظفين الأجانب. تستند الكثير من برامجهم على أطر حقوقية وتنموية، وفلسفات عمل موجهة للمجتمع، ولكن لا تستند بالضرورة، ولا دائماً، على أولويات المجتمع الفلسطيني الذي تعكس التحديات التي يواجهها، كما لا تعكس بالضرورة تشاركية حقيقية مع المجتمع المحلي والمؤسسات الفلسطينية حول أولويات المساعدة والتمويل سواء في حقبة الحرب أو حقبة أقل من الحرب "الظروف العادية" للفلسطينيين/ات!

يمكن التدليل على ذلك من خلال نقاش تدخلات هذه المنظمات خلال حرب التطهير العرقي على قطاع غزة، إذ عملت معظم هذه المنظمات على إطلاق مناشدات إنسانية لتمويل برامج إغاثية وإنسانية داخل قطاع غزة وحتى الضفة الغربية، الأكبر والأبرز كانت من قبل الأونروا في التاسع من تشرين الثاني 2023، حيث أطلقت الأونروا نداء بقيمة 481 مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة للأشخاص المتضررين في قطاع غزة والضفة الغربية.[22]

تطلق الأونروا العديد من النداءات والمناشدات في العديد من المناطق سنوياً منذ تقليص تمويلها، وحالياً تسعى هذه النداءات فقط لتوفير الاحتياجات الأساسية بالقدر الذي يبقيها قادرة على أداء المهام الأساسية لها، تتعلق عادة هذه النداءات بأهداف محددة مثلاً نداء يتعلق بمساعدات لقطاع غزة إثر العدوان المستمر، ليتركز نطاق العمل خلال الحروب والأزمات

[21] ورقة موقف: حرب دون حقوق إنسان: حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل حرب التطهير العرقي على قطاع غزة (رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية وجمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة، 2023). الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/hp6bw.

[22] "الأونروا تطلق نداء بقيمة 481 مليون دولار من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة"/*الأونروا* (9 تشرين الثاني 2023). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/lcpj3.

على العمل الإغاثي، بدلاً من وجود برامج مستدامة وأهداف تنموية بعيدة المدى، هذا يعني أيضاً عدم وجود استعداد مسبق أو خطط إدارة للأزمات قبل وقوعها، بما يشمل حجم الملاجئ وأماكن توزيعها، ومدى مواءمتها للأشخاص ذوي الإعاقة.

العمل ضمن برامج إغاثية وغير مستدامة، يجعل من قدرة هذه المنظمات على توفير بيئة شمولية والاهتمام بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة أمراً بعيداً عن سلم أولوياتها، الأمر الذي يحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على الخدمات بشكل شمولي ومستدام دون تمييز، كما أشير سابقاً الأشخاص ذوي الإعاقة ومنهم النساء ذوات الإعاقة، والفئات المهمشة بشكل عام هم الأكثر استفادة من خدمات هذه المنظمات، وذلك نتيجة وقوعهم/ن في دوائر الفقر بشكل أكبر من غيرهم/ن، وفي قطاع غزة تحديداً وبسبب ظروف القطاع والحصار 63% من سكان القطاع بحسب الأونروا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعتمدون على المساعدات الدولية والمنظمات الدولية ومنها الأونروا، ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة، فهناك 1.7 مليون لاجئ/ة مسجلين لدى الأونروا أي ما يقارب نصف سكان القطاع

تقدر الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين/ات المسجلين لديها ما يقارب 5 مليون لاجئاً/ة 15% منهم لاجئين/ات ذوي إعاقة،[23] تبنت الأونروا سياسة تضمن التزامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين/ات ذوي الإعاقة عام 2010، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفوضت الأونروا من قبل الجمعية العامة لتنفيذها، والتي تضمنت تناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من اللاجئين/ات وتضمينها في برامج الوكالة، وصادقت الأونروا كذلك على ميثاق إدماج الإعاقة في العمل الإنساني في مؤتمر القمة الإنساني العالمي، الذي عقد عام 2016.[24]

تشير الأونروا إلى أنها عملت على تضمين الإعاقة في كافة برامجها، كما أن كافة الأقاليم التي تعمل فيها الأونروا لديها برنامج إعاقة، وفي عام 2015 تم تنفيذ برنامج الإعاقة في عدد من الدول من بينها قطاع غزة والضفة الغربية استفاد من هذا البرنامج حوالي 40000 من اللاجئين/ات ذوي إعاقة،[25] فيما يستفيد من برنامج الإعاقة في قطاع غزة حوالي 26802 من الأشخاص ذوي الإعاقة،[26] وعلى الرغم من ذلك لا تزال العديد من مرافق الأونروا غير مواءمة، تشير إحدى النساء ذوات الإعاقة النازحات خلال الحرب الحالية على القطاع إلى عدم مواءمة مدارس وكالة الغوث: *"اضطررنا لترك مدرسة وكالة الغوث لعدم احتوائها على حمامات مواءمة، وانتقلنا لأحد المدارس الحكومية التي تحتوي على حمام مواءم، وهذه المدرسة تحتوي على عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لجأوا لها لتوفر الحمام المواءم،[27]*، كما أشار إياد الكرنز مدير مكتب جمعية نجوم الأمل في قطاع غزة إلى أن 50 مدرسة من مدارس الأونروا مواءمة، ومعظمها في الشمال".[28]

---

[23] "Supporting Persons with Disabilities", *UNRWA*. Website: https://n9.cl/t5db2

[24] "الإعاقة" *الأونروا* (آذار 2018). الموقع الإلكتروني: https://n9.cl/hwri1 .

[25] "Supporting Persons with Disabilities".

[26] Ibid.

[27] مقابلة مع احدى النساء ذوات الإعاقة النازحات، تاريخ المقابلة 2023/10/22.

[28] مقابلة مع إياد الكرنز - مدير مكتب جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة، تاريخ المقابلة 2023/11/05.

عبر سنوات طوال من حروب الاحتلال على القطاع لم نرَ الوكالة تدفع بأي ملف للمحكمة الجنائية الدولية لجهة محاسبة الاحتلال على جرائمه ضد اللاجئين المدنيين/ات وتسببه بالدمار الكبير داخل المخيمات ومنشآت الأونروا، وكذلك خلق أعداد كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التسبب المتعمد بالإعاقات، وتحديداً بما أن الوكالة مكلفة ومفوضة بحماية اللاجئين الفلسطينيين/ات.

أُطلق نداء طارئ كبير من مجموعة كبيرة (38 مؤسسة) من المؤسسات الدولية والفلسطينية في قطاع التعليم[29] بقيمة 114.5 مليون دولار أمريكي، ويستهدف حوالي 500 ألف شخص، ومن أصل المبلغ حدد مبلغ 22 مليون دولار لإعادة بناء ترميم وتأهيل المدارس المدمرة والمتضررة في قطاع غزة، وهذا يترك ما مجموعه 92 مليون دولار أمريكي للأنشطة التفريغية، الأنشطة غير المنهجية، تعليم بديل، ومعدات وأدوات تعليمية، أي ما نسبته 80.7% من هذا النداء سيذهب بمعظمه إلى أنشطة طارئة وغير مستدامة على أهمية بعضها. تطرح هذه الأرقام والنسب سؤال كبير، فيما لو تم جمع هذا المبلغ، هل سيتبقى أي متبرعين/ مانحين لإعادة إعمار المدارس المدمرة، وتحديداً إذا ما استنفذ التمويل على هذه الأنشطة. وبصيغة أخرى نطرح سؤال الاستدامة مقابل الإغاثة؟ ونطرح سؤال معقولية مبالغ النداء وأنشطته ومدى استجابته للاحتياجات المستدامة بما فيها التنموية لقطاع غزة؟ كما نطرح سؤال مدى مشاركة المجتمع المحلي ومؤسساته في بلورة أنشطة ومخصصات هذا النداء في ظل إنقطاعهم عن العمل والتواصل بحكم حرب التطهير العرقي.

نقد آخر منهجي نوجهه لهذا النداء، وأي نداءات مشابهة، أنها لم تتعاطى مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الفلسطينية العاملة داخل قطاع غزة تحديداً، مع إنقطاع قدرتهم على العمل بسبب الحرب التي يشنها الاحتلال، الأمر الذي يعني غياب مشاركتهم ومساهمتهم ودورهم في تنفيذ هذه المشاريع والأنشطة، وحتى كذلك قدرتهم على إعادة تأهيل مؤسساتهم، حيث أن النداء يتجاوزهم، كما يتجاوز، حكماً، هيئاتهم العامة والمستفيدين من برامجهم، لأنه طبيعة الاستهداف كبيرة وغير محددة، وقد تكون لدى المؤسسات الفلسطينية في القطاع أفكار وآليات مختلفة حول أولويات التمويل وأولويات التدخل والاستهداف، وقد وثقنا، خلال الرصد الخاص، التواصل فقط لتغطية بعض الاحتياجات، دون معالجة البرامج اللاحقة للمؤسسات الفلسطينية!

يتكامل هذا النقد، مع القدرة الكبيرة للمؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة على العمل بأريحية بسبب وجود مكاتبهم ومقارهم ومعظم موظفيهم خارج نطاق الحرب، وكونهم جهات معروفة على نطاق واسع بأدوارها الإنسانية، مما يسهل حركتها ووصولها للمناطق في خضم الحرب أيضاً، وكذلك لقدرتهم على الوصول للحكومات وموارد التمويل بسرعة بحكم العلاقات المهنية داخل نفس الدولة، وهذا يجعلهم أكثر قدرة على الاستفادة القصوى لتجنيد موارد مالية لهم لمؤسساتهم ولموظفيهم مع تعطل أعمال المؤسسات الفلسطينية.

[29] Occupied Palestinian Territory Education Cluster Flash Appeal (23 October 2023). Appeal Link: https://n9.cl/rslqq.

إن تعطل أعمال المؤسسات الفلسطينية لا يعطل فقط قدرتهم على الوصول للموارد، كما ذكرنا سابقاً، بل يعطل تنفيذ رؤاهم وبرامجهم، والوصول للفئات المستفيدة التي عملوا معها لسنوات طويلة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وتلبية متطلباتهم في نداء يستهدف التعليم بكونه ملفاً هائل الأهمية للطلاب ذوي الإعاقة وذويهم، كما لا يأخذ بالضرورة، الفهم العميق لهذه المؤسسات للمجتمع المحلي.

ندعو إلى احترام كافة حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، وكذلك احترام مبادئ إعلان الحق في التنمية في كافة أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بحيث يتم ترجمة هذا الاحترام من خلال الاعتراف الكامل بالحقوق السياسية غير المنقوصة، ومن غير أي شروط سياسية، وباحترام حق الفلسطينيين/ات كشعب وكمؤسسات في اختيار مسارات العمل الإنساني والتنموي دون انتقاص أو تجاوز من قبل هذه المنظمات.